

الحوار الاجتماعي والدولة الريعية في الجزائر

عكاش فضيلة

أستاذة محاضرة بجامعة مولود معمري، تيزي وزو.

ترتبط فعالية الحوار الاجتماعي كوسيلة لترشيد السياسات التنموية بوجود فاعلين اجتماعيين تمثيليين قادرين على طرح بدائل والدفاع عنها، مما يفترض محيطا سياسيا ديمقراطيا وبنية اجتماعية متميزة. ومن خلال هذا المقال سيتم التطرق للترابط بين ضعف فعالية الحوار الاجتماعي في الجزائر في ترشيد السياسات التنموية والطبيعة الريعية للدولة التي تسمح للنظام الحاكم بعرقلة مسار تكوين طبقات اجتماعية لذاتها، من خلال تحكمه في توزيع المصدر الأساسي للثروة وهو الربيع النفطي، الأمر الذي يسمح له بالتغلغل في التنظيمات الاجتماعية واحتواء قياداتها، من جهة، والاستغناء عن أموال واستثمارات القطاع الخاص من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل الحوار الاجتماعي مجرد إجراء شكلي بين هياكل ضعيفة وغير تمثيلية لا تمتلك نقاط قوة للتأثير فعليا في مسار وضع السياسة العامة.

ينطلب وضع سياسة تنموية رشيدة، وجود قوى اجتماعية حقيقية يتم إشراك ممثليها في مسار صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية، والأخذ في الاعتبار مصالحهم المتوافقة أحيانا والمتناقضة أحيانا أخرى من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية التي توفق بين هذه المصالح والتي تضمن حدا أدنى من الإجماع حولها، مما يسمح بتنفيذها دون عراقيل. وهذا ما يعني تأسيس حوار اجتماعي فعلي بين مختلف الفاعلين الاجتماعيين وممثلي الدولة.

غير أن تأسيس الحوار الاجتماعي الفعال مشروط بمحيط سياسي يتميز بوجود هامش من الحريات العامة والديمقراطية، بحيث يسهم الفاعلون الاجتماعيون الممثلون للقوى الاجتماعية النشطة في العملية الاقتصادية (العمال وأرباب العمل) والذين يستوفون شرطي التمثيلية والاستقلالية عن الأنظمة الحاكمة، في بناء السياسات التنموية ببلدانهم والتي تعنيهم أولويا.

إن ضعف هامش الحريات السياسية في الأنظمة السلطوية والريعية، يقلص من فعالية الحوار الاجتماعي في تحديد معالم السياسة التنموية العقلانية، من خلال كون تلك الأنظمة لازالت تسيطر وتهيمن على القوى الاجتماعية وتنظيماتها. فالدول الريعية هي تلك الدول التي تحصل معظم إيراداتها من الخارج على شكل ريع⁽¹⁾، وتسهم سيطرة الإيرادات الريعية على إجمال إيرادات الدولة في جعل الدولة مستقلة عن رؤوس أموال

(1) Isabelle Beaulieu, Etat Rentier, Gouvernance et Développement : le cas de la Malaisie.

وضرائب مواطنيها مما لا يضطرها لإشراكهم في تبني الخيارات التنموية للبلاد. كما أن الريع يسمح لها بعرقلة تطور القوى الاجتماعية من خلال سياسات تتراوح بين محاولة احتوائها بمنحها مزايا اجتماعية وسياسية معتبرة من جهة، أو بأساليب السيطرة القمعية من خلال إصدار قرارات وقوانين تقيدتها وتعرقل تقوية نفوذها وتثبت الوصاية السياسية عليها حتى لا تستطيع أن تشكل قوة فاعلة ومؤثرة في اتخاذ القرار، الأمر الذي يضعف القوى الاجتماعية وتنظيماتها ويجعلها قليلة الفعالية في الضغط لتغيير الأوضاع والرقابة على المسيرين.

1 - تأثير الطابع الريعي للدولة الجزائرية على الجماعات الاجتماعية المهنية:

إن أسباب ضعف الفاعلين الاجتماعيين في الجزائر مختلفة، غير أنها تتفق في كونها ناتجة عن تسلطية النظام الحاكم ومحدودية هامش الحريات العامة المسموح بها، والتي يساهم في تقويتها متغير الريع الذي يستغله النظام الحاكم لإخماد أي معارضة ويمنحه استقلالية عن مختلف القوى الاجتماعية التي تصبح في تبعية له وتعيش في انتظار أن يتكفل بها وبمطالبها.

لقد عرقلت هذه المتغيرات تكوين طبقات اجتماعية لذاتها، أي ذات وعي بمصالحها وذات تنظيمات قوية قادرة على الدفاع عن تلك المصالح، بحيث بقيت التنظيمات الاجتماعية الممثلة لمختلف الفاعلين الاجتماعيين في تبعية لبيروقراطية الدولة الحاكمة التي تمكنت بفضل تحكمها في الإيرادات الريفية من فرض وصايتها على مختلف الطبقات الاجتماعية وتنظيماتها الاجتماعية منذ الاستقلال. فبيروقراطية الدولة الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال لا تعبر عن مصالح طبقة اجتماعية معينة، بل فهي مكونة من فئات اجتماعية مختلفة تنسج تحالفات ظرفية تختلف باختلاف الخيارات والأوضاع الاقتصادية والسياسية لكل مرحلة. غير أنها تشترك في كون مصدر نفوذها وسلطتها هو المراكز التي تحتلها في هرم الدولة والتي تسمح لها بتوجيه الاقتصاد الوطني واحتكار توزيع الريع وتوجيهه، الأمر الذي يجعلها تسعى لإبقاء هذا الاحتكار من خلال فرضها لنظام تسلطي يضعف القوى الاجتماعية التي قد تهدد نفوذها، وتنسج من مرحلة إلى أخرى تحالفات ظرفية تسهم في تدعيم نفوذها.

إن ضعف منظمات أرباب العمل يعود لضعف الطبقة البرجوازية المنتجة اقتصاديا نظرا للظروف التاريخية التي نشأت بها في ظل المرحلة الاستعمارية، والتي تميزت بسيطرة المعمرين على وسائل الإنتاج على حساب الجزائريين الذين لم تتجاوز ملكياتهم بعض المؤسسات الصغيرة والحرفية والتجارية. وبعد الاستقلال واصلت بيروقراطية الدولة المكونة أساسا من مصالح فئات برجوازية صغيرة، مسار إضعاف البرجوازية الوطنية من خلال إقصائها من المشاركة في المجهود التنموي الذي جعلته حكرا على الدولة، التي أضحت مركز كل القرارات الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي يسمح بتقوية نفوذ البيروقراطية الحاكمة على حساب البرجوازية

الوطنية حتى لا تتمكن هذه الأخيرة من تشكيل قوة بديلة يمكنها استغلال نفوذها الاقتصادي للمطالبة بحقوق سياسية والمشاركة في السلطة.

وفي ظل التحول نحو اقتصاد السوق، استمرت بيروقراطية الدولة الريعية، التي نسجت تحالفات تسيطر عليها مصالح البرجوازية الكمبرادورية، في تقييد وعرقلة نمو البرجوازية الوطنية المنتجة بأساليب جديدة من خلال إخضاعها لإجراءات بيروقراطية شديدة ولمنافسة السلع الأجنبية بفتح السوق وتوجيه الريع نحو تحرير الواردات دون إجراءات حمائية كافية للمنتجين الوطنيين.

أما ضعف ممثلي العمال، فهو يرجع لاحتواء وتسييس قيادة الممثل الوحيد المعين من طرف السلطات العمومية كشريك اجتماعي عمالي وهو الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي خضع منذ تأسيسه إلى الوصاية السياسية للحكم، والتي لم يتمكن من التخلص منها رغم نضالاته المتكررة. ففي مرحلة الاقتصاد الموجه، خضعت النقابة العمالية الوحيدة لكل أشكال السيطرة والقمع السلطوي منذ السنوات الأولى للاستقلال، كما سمح انتعاش الإيرادات الريعية في السبعينات بتبني سياسات احتوائية للنضال النقابي من خلال منح العمال مزايا اجتماعية معتبرة. خاصة وأن تضاعف حجم الطبقة العاملة جعل منها قوة اجتماعية لا يمكن الاستغناء عليها مما يفرض ضرورة احتوائها والسيطرة على تنظيمها النقابي.

2 - أزمة الدولة الريعية واللجوء للفاعلين الاجتماعيين: تأسيس الحوار الاجتماعي:

لقد تزامن التحرير الاقتصادي مع أزمة الدولة الريعية التي انجرت عن تدهور أسعار النفط منتصف الثمانينات، بحيث تراجع نصيب الجباية النفطية إلى إجمالي الإيرادات الجبائية للدولة من 46% سنة 1985 إلى 23,2% سنة 1989⁽¹⁾. كما تفاقمّت أزمة المديونية الخارجية الجزائرية التي تضاعفت بحوالي 50% خلال الفترة 1985-1993، ووصلت الجزائر سنة 1994 إلى مرحلة عدم التمكن من التسديد نظرا لبلوغ خدمة الدين نسبة 100% من الصادرات، الأمر الذي اضطر الدولة إلى اللجوء لصندوق النقد الدولي طالبة إعادة الجدولة وشرعت بناء على ذلك في تطبيق إجراءات التعديل الهيكلي التي تتضمن سياسة نقدية قائمة على التقليل الصارم للنفقات العمومية. وقد أنتج ذلك تراجعاً كبيراً في المؤشرات الاجتماعية حيث تدهورت القدرة الشرائية للعمال وفقد حوالي نصف مليون عامل مناصب شغلهم، في حين أصبحت جل مناصب الشغل المعروضة سنوياً مناصب مؤقتة وغير حقيقية تم خلقها على أساس تضامني وليس اقتصادي، في الوقت الذي تعجز معظم المؤسسات

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 84-21 مؤرخ في 1984/12/24 والمتضمن قانون المالية 1985. جريدة رسمية،

عدد 72، صادرة بتاريخ 1984/12/31، ص 2576. أنظر أيضاً:

— ج ج د ش، قانون 88-33 مؤرخ في 1988/12/31 والمتضمن قانون المالية 1989. جريدة رسمية، عدد 54، صادرة بتاريخ

1988/12/31، ص 1792.

العمومية عن دفع أجور عمالها بشكل منتظم، خاصة وأن تقليص الإيرادات المالية للدولة فرض توقيف الاستثمارات العمومية في القطاع الاقتصادي.

لقد أسهمت أزمة الدولة الريعية في فتح هامش هام من الحريات السياسية، بحيث أن فقدان بيروقراطية الدولة للمصدر الأساسي لنفوذها وسيطرتها على المجتمع، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، جعلها تضطر لتفعيل مساهمة الفاعلين الاجتماعيين في المجهود التنموي، بحيث فتحت المجال أمام الاستثمارات الخاصة وحفزتها من خلال المرسوم التشريعي 93-12 المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى كل القيود على الاستثمارات الخاصة التي كانت تميز قوانين الاستثمار في عهد الاقتصاد الموجه، كتسقيف الاستثمار وطلب الاعتماد، كما تضمن المرسوم عدة محفزات للمستثمرين الخواص ذات طابع جبائي، وعدة ضمانات متعلقة بحماية الاستثمار من المصادرة، أو بإمكانية تحويل الأرباح إلى الدول الأم بالنسبة للأجانب⁽¹⁾.

كما أسهمت الأزمة في تقوية النضال النقابي المطالب ضمن إطار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، ولجوء العديد من العمال الأجراء في قطاع الوظيف العمومي إلى الانخراط في النقابات المستقلة في ظل إقرار التعددية السياسية والنقابية. وتم بذلك تأسيس الحوار الاجتماعي كوسيلة لإشراك ممثلي العمال وأرباب العمل في مسار اتخاذ القرارات الاقتصادية والاجتماعية، في مرحلة تميزت بتبني إصلاحات هيكلية ذات آثار اجتماعية صعبة على العمال مما يستوجب إشراكهم في مسار تبنيها لتفادي تفاقم الاحتجاجات الاجتماعية. غير أن انتعاش الريع النفطي من جديد منذ سنة 2000، سمح باستجابة الجزائر من جديد لمميزات الدولة الريعية، بحيث تجاوزت نسبة الإيرادات النفطية 65% من إجمالي إيرادات الميزانية العمومية خلال المرحلة من 2001 إلى 2004 لتتجاوز 70% بين 2004 و 2007.

3 - الحوار الاجتماعي المؤسسن

لقد تم تأسيس الحوار الاجتماعي على كل المستويات: وطني، قطاعي، مؤسسة، حيث نصت المادتين 114 و 115 من القانون 90-11 المتعلق بعلاقات العمل بأن التفاوض الجماعي - كمستوى من مستويات الحوار الاجتماعي - يتم على مستوى المؤسسة وعلى مستوى القطاعي أي قطاع نشاط اقتصادي معين أو على المستوى الوطني بحيث ينتج عنه اتفاقيات أو اتفاقات جماعية ذات طابع مهني⁽²⁾. وقد نتج عن ذلك عدد هام

(1) ججش، المرسوم التشريعي 93-12 المؤرخ في 05/10/1993 والمتعلق بترقية الاستثمار. جريدة رسمية، عدد 64، الصادر بتاريخ 10/10/1993، المواد 40؛ 41، ص ص 6، 9.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون 90-11 المؤرخ في 21 أبريل 1990 والمتعلق بعلاقات العمل. جريدة رسمية، عدد 17، صادرة ب 25/04/1990، المادتين 14 و 15، ص 572.

من الاتفاقيات الجماعية على مستوى المؤسسات والقطاعات المهنية، كما تم عقد العديد من الجولات المركزية ومناقشة جملة من المسائل ابانها، ليتم توقيع عقد اقتصادي واجتماعي بين ممثلي العمال وأرباب العمل والدولة. منذ اصدار القانون 90-11 وإلى غاية 31 ديسمبر 2007، سجلت مصالح وزارة العمال 2758 اتفاقية جماعية

تغطي حوالي 2 مليون عامل، أي بمعدل حوالي 157 اتفاقية في السنة. كما سجلت ذات المصالح في ذات المرحلة، توقيع 12932 اتفاقا جماعيا يغطون إجمالا 3,5 مليون عامل (مع العلم أن عددا من الاتفاقات تتم في نفس المؤسسة وبالتالي تتعلق بنفس العمال)، مما يبين أن الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسة حقق نتائج هامة من الناحية الكمية، فماذا عن الجانب الموضوعي ومدى مساهمة الفاعلين الاجتماعيين في تنمية مؤسساتهم وتحديد مختلف جوانب علاقات العمل بها وفقا لوضعيتها وخصوصيتها؟

لقد عكس الحوار الاجتماعي على مستوى المؤسسة سيطرة ثقافة التوزيع الاجتماعي غير العقلاني المميزة لمرحلة الاقتصاد الموجه. فبالاطلاع على بعض الاتفاقيات الجماعية الموقعة في مؤسسات عمومية تعاني مشاكل مالية⁽¹⁾، ظهر أنها لم تتضمن أي إشارة إلى ربط المزايا الاجتماعية والمنح والتعويضات بالوضع المالي للمؤسسة. كما أن شبكات الأجور التي تبنتها كانت معظمها مجرد اقتباس عن القانون الأساسي العام للعامل. غير أنه بالمقابل ظهرت في بعض الاتفاقيات عدة اجتهادات فيما يخص باقي جوانب علاقة العمل، كما سمحت بزيادة خبرة الفاعلين الاجتماعيين في مجال تشريع العمل وتعمق معرفتهم بوضعية المؤسسة وظروفها مما يرفع مستواهم وتردد فاعليتهم في المفاوضات الاجتماعية مستقبلا. فالتجربة الميدانية تبقى من أهم وسائل اكتساب الخبرة والفعالية، خاصة مع استمرار الملتقيات التكوينية الدورية التي ينظمها الاتحاد العام للعمال الجزائريين لصالح الإطار النقابي على المستوى الوطني. تجدر الإشارة من كون ممثلي العمال في المؤسسات المعنية أكدوا عدم مساهمتهم في إعداد الاتفاقية التي تم إعدادها من طرف الإدارة ليتم النقاش حول مضمونها لاحقا.

وعلى المستوى القطاعي، فقد تم توقيع 53 اتفاقية جماعية قطاعية خلال المرحلة 1990-2007 تغطي 1,03 مليون عامل، من بينها اتفاقية واحدة فقط تخص القطاع الخاص⁽²⁾. وقد ظهر أن دور الفاعلين الاجتماعيين في تحديد مميزات علاقات العمل مع ضمان تنافسية المؤسسات واستمراريتها وتحفيز زيادة إنتاجيتها جد ضعيف، فبالاطلاع على الاتفاقية الإطار للقطاع الاقتصادي الخاص، أين صاحب المؤسسة هو أيضا مالك رأس المال

(1) لقد تم الاطلاع على الاتفاقيات الجماعية التالية: - الاتفاقية الجماعية لمؤسسة أميفور بتيزي وزو الموقعة في ديسمبر 2000

- الاتفاقية الجماعية لمؤسسة المياه المعدنية المنصورة بتلمسان الموقعة سنة 1999

- الاتفاقية الجماعية لمكتب الدراسات المعمارية بغليزان الموقعة بتاريخ 1994/12/12.

وهي كلها مؤسسات عمومية كانت تعاني عجزا ماليا هيكليا تطلب تسريح عدد من عمالها خلال مرحلة توقيع الاتفاقية.

(2) لاتحاد العام للعمال الجزائريين، تقرير النشاط الصادر عن المؤتمر الحادي عشر، مارس 2008، ص ص 16-17.

مما يفترض أنه أكثر اهتماما بتحسين مردودية مؤسسته وضمان استقرارها الاجتماعي في ذات الوقت. غير أن مضمون الاتفاقية لا يعكس ذلك إطلاقا، بحيث ظهرت وكأنها نسخة عن قانون العمل تم إعدادها بسرعة ولم تتم مناقشتها من طرف الفاعلين الاجتماعيين خاصة منهم أرباب العمل الذين لا تظهر مطالبهم القائمة على ربط المزايا الاجتماعية بالأداء الاقتصادي للمؤسسة إطلاقا ضمنها.

إن الاتفاقيات القطاعية تتطلب معرفة الأطراف بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية لمختلف مؤسسات القطاع قبل الدخول في مفاوضات بشأنها، والتفاوض الجماعي على مستوى المؤسسات يمكن أن يسهم في تلك المعرفة غير أن ذلك لم يتم، فالتفاوض الجماعي على مستوى المؤسسات في القطاع الخاص لازال ضعيفا جدا لغياب التمثيل النقابي وسيطرة العمل غير الرسمي والمؤقت به، مما يجعل العمال في موقع جد ضعيف لا يسمح لهم بالتفاوض حول حقوقهم، وقد تبين من خلال تقييم وزارة العمل نهاية سنة 2007 أن 9% فقط من الاتفاقيات الموقعة إلى غاية 31 ديسمبر 2007 تمت في القطاع الخاص (1) في الوقت الذي يمثل فيه القطاع الخاص 85% من الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات، وأن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص إلى غاية سنة 2008، يزيد عن 320000 مؤسسة تشغل أزيد من 800000 عامل (2). وقد تبين من خلال الاتفاقية الجماعية للقطاع الخاص بأنه لا يمكن تعويض هذا النقص على مستوى المؤسسة بالتفاوض على مستوى القطاع.

كما يسجل تدخل السلطات العمومية في التفاوض الجماعي على المستويات القطاعية والمؤسسية بشكل غير مباشر، من خلال عدم تجديد وابتكار الشركاء الاجتماعيين خلال مفاوضاتهم وعدم خروجهم عن النصوص القانونية الموجودة أصلا، مما يعني اقتباس الاتفاقيات عن مرجعية قانونية مصدرها طبعا السلطات العمومية، إضافة إلى ارتباط دخول الاتفاقيات حيز التنفيذ بإقرار من طرف مفتشية العمل.

أما على المستوى المركزي يسجل حضور السلطات العمومية بشكل دائم في الاجتماعات الثلاثية والثنائية حيث توجه أعمالها وتشرف على قراراتها. لقد تم بين سنتي 1990 و 2009 إجراء 13 اجتماعا للثلاثية و 14 اجتماعا للثنائية، وقد أسهمت الجولات في مناقشة عدة مواضيع ذات أهمية اقتصادية واجتماعية، واتخذت بشأن بعضها جملة من القرارات منها ما تم تجسيدها بالفعل (كتنفيذ قرارات العدالة بخصوص العمال المسرحين، أو تخفيض المدة الأسبوعية للعمل) ومنها ما بقيت معلقة ولم تأت بالنتائج المتوقعة، في حين اتخذت بعض التدابير الظرفية والترقيعية بخصوص مسائل أخرى كانت نتائجها ذات طابع ظرفي بحيث لم يتم حل المشكل من جوهره مما

(1) Bachir BENBOUZID, Le Dialogue Social et la Négociation collective. *Revue Algérienne du Travail*, N°35, 2008, P17.

(2) RADP, Ministère de la PME et de l'Artisanat, Bulletin d'informations économiques pour l'année 2008. Sur le site internet :

http://www.pmeart-dz.org/fr/telch_documents/bulletin_2008.pdf

يؤدي لانتكاس الأوضاع من جديد بمرور الوقت (3). والملاحظ، هو أن أغلب المسائل ذات الأهمية البالغة لأي سياسة تنموية بقيت معلقة ولم تحصل نتائج ايجابية في الواقع رغم بعض القرارات التي اتخذت بشأنها، كمسألة ترقية الإنتاج الوطني أو تطهير محيط المؤسسة وتحفيز الاستثمارات، أو أن الإجراءات المتخذة بشأنها ذات طابع ظرفي وترقيعي كما هو حال تحسين القدرة الشرائية التي تعود من جديد في مختلف الجولات كون الزيادة في الأجور صاحبها ارتفاع نسب التضخم كونها غير متناسبة ونسب النمو الاقتصادي، أو ما يتعلق بمعالجة العجز المالي لصناديق الضمان الاجتماعي التي تمت معالجتها بقرارات ظرفية كتدخل الخزينة العمومية لتمويل بعض النفقات أو رفع نسب الاشتراكات، لي طرح مشكل العجز المالي من جديد منذ سنة 2006. كما أن عددا من المسائل التنموية ذات الأهمية البالغة لا تناقش أصلا في جولات الحوار الاجتماعي كالخصوصية ومضامين قوانين المالية وقوانين الاستثمار والاقتصاد الموازي التي بقيت حكرة على الدولة. أما العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي، فقد تم توقيعه في أكتوبر 2006 بين ممثلي الحكومة وأرباب العمل الممثلين بخمس كونفدراليات إضافة إلى جمعية النساء رئيسات المؤسسات، والاتحاد العام للعمال الجزائريين كممثل وحيد عن العمال. وقد ظهر من تحليل مضمونه أنه يعبر عن وثيقة تتضمن مبادئ عامة تخلو من التزامات واضحة ودقيقة لمختلف الأطراف يمكن قياس نتائجها، باستثناء ما يتعلق بالتزام ممثلي العمال بهدنة اجتماعية لمدة 4 سنوات وهي مدة سريان العقد (2). كما هو مبين في الجدول الموالي:

(3) Voir : communiqués communs des tripartites et des bipartites 1991-2009.

(2) العقد الوطني الاقتصادي والاجتماعي. 30 سبتمبر - 01 أكتوبر 2006، ص ص 18-22.

المكتسبات	الالتزامات أو التنازلات	
4 - هدنة اجتماعية لمدة سنوات - تأييد العمال وأرباب العمل للإصلاحات مهما كان مضمونها.	- تحسين نوعية وفاعلية خدمات الإدارة العمومية المتدخلة في الحقل الاقتصادي والاجتماعي دون أي توضيح لإجراءات ملموسة وواضحة لتحقيق هذا الهدف الهام في ظرف 4 سنوات فقط. - استكمال إصلاح قطاع المالية والبنوك من أجل تحكم أفضل في تخصيص الموارد وتسيير الأموال العمومية - تدعيم وتكليف جهاز التكوين والتعليم لتحسين تأهيل الموارد البشرية وتشجيع وترقية البحث التنموي في خدمة المؤسسة، دون أي إجراءات ملموسة تبين سبل هذا الدعم - الالتزام بتشجيع المؤسسات الوطنية ومنحها مزايا جبائية وبنكية دون تحديد نسبها. - الالتزام بالحفاظ على السياسة الاجتماعية كما هي، وتكييف نظام أجور الوظيف العمومي	السلطات العمومية
- تكييف نظام الأجور في الوظيف العمومي وفقا للشبكة الجديدة للأجور	- التنازل عن الحق في الإضراب ل 4 سنوات - دعم الإصلاحات وتنفيذها وعدم معارضتها.	العمال
- إجراءات تحفيزية ومساعدات جبائية وبنكية - الحق في تقليص كلفة العمل. - التزام العمال بهدنة اجتماعية ل 4 سنوات.	- الحفاظ على كل ما يضمن تنافسية مؤسساتهم، وترقية استثمار منتج خلاق لمناصب شغل.	أرباب العمل

إن أسلوب تحرير العقد كان أقرب للخطاب العام الذي يقدم توجيهات السياسة العامة مما يعبر عن عقد ثلاثي الأطراف يحدد بدقة التزامات كل طرف، حتى يمكن محاسبته في حال الإخلال بتلك الالتزامات، كما هو حال العقود الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية التي تحدد بدقة وبالأرقام، التزامات كل طرف من أطراف العقد التي يمكن تنفيذها وتقييم تنفيذها من طرف الأطراف الموقعة. كما يظهر أن التزامات أرباب العمل لا تظهر أي تنازلات من قبلهم، بل فهي تقتصر على إجراءات تهدف لضمان تنافسية المؤسسات وهو هدف طبيعي لكل رب عمل دون ضرورة توقيع عقد اقتصادي واجتماعي بذلك، كما أن ترقية الاستثمار المنتج الخلاق لمناصب الشغل لم يحدد عدد المناصب التي ينبغي الالتزام بخلقها سنويا طيلة مدة سريان العقد مما يجعله شعارا عاما لا يمكن قياس مدى تنفيذه.

يضاف إلى ذلك، مشكل ضعف تمثيلية منظمات أرباب العمل الموقعة على العقد، فعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر كان يقارب 300 ألف مؤسسة سنة 2006 في حين لا يتجاوز عدد المؤسسات التابعة للكونفدراليات الأربع الموقعة للعقد 25.000 مؤسسة على أقصى تقدير يضاف إليها 6000 مؤسسة تابعة لجمعية النساء رئيسات المؤسسات التي ليست نقابية (مما لا يخولها قانونيا حق توقيع العقد الاقتصادي والاجتماعي) أي بنسبة تمثيل تقارب 10% لكل المنظمات المشاركة مجتمعة في حين أن القانون 90-11 ينص على ضرورة ضم كل منظمة نقابية لأرباب العمل نسبة 20% من المؤسسات المعنية بقوانينها الأساسية لاستيفاء شرط التمثيل الذي يمنحها حق المشاركة في التفاوض الجماعي على كل المستويات (1). من جهته الاتحاد العام للعمال الجزائريين وقع العقد الاقتصادي والاجتماعي بعد مرور سنة كاملة من انتهاء عهدة هياكله وهيئاته دون أن يتم عقد المؤتمر لتجديدها، مما يجعلها منحلة وفقا للمادة 169 للنظام الداخلي للاتحاد (2)، ويجعل توقيعه للعقد لاغيا قانونيا. الأمر الذي يبعث على التساؤل عن مدى فاعلية وفعالية عقد اقتصادي واجتماعي وطني تم توقيعه من طرف فاعلين اجتماعيين يفتقدون للتمثيلية أو للشرعية.

4 - أسباب ضعف فعالية الحوار الاجتماعي تأثير الربيع على مكانة ومساهمة الفاعلين الاجتماعيين في وضع السياسة التنموية

إن العلاقة الثنائية بين طرفي علاقة العمل لم تتجسد بعد في حين أنها جوهر الحوار الاجتماعي وجوهر التغيير الذي طرأ على تشريع العمل في سنة 1990 الذي يفترض تراجع دور الدولة في التعديل الاقتصادي والاجتماعي لصالح الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. غير أن غياب تمثيل نقابي قوي في المؤسسات الخاصة، يجعل العلاقة الحوارية تتم بشمل هرمي بين المنظمات المهنية من جهة والسلطات العمومية من جهة أخرى. فالمنظمات المهنية لازالت ضعيفة وهي بذلك تخضع تماما للسلطات العمومية وكأنها تعتبر أن بقاءها مرتبط بها من خلال كون السلطات العمومية هي التي تتكفل بمطالبها، حيث تتوجه منظمات أرباب العمل بمجموعة مطالبها نحو السلطات وتنتظر مخرجاتها، وتتوجه المركزية النقابية بمطالبها نحو السلطات العمومية وتنتظر مخرجاتها، وحتى لو كانت هذه المخرجات لا تستجيب للمطالب فرد الفعل لا يتجاوز بعض الانتقادات في أقصى الحالات بالنسبة لأرباب العمل سرعان ما يتم تجاوزها. أما بالنسبة للعمال فتتولى المركزية النقابية تبرير القرارات الحكومية وإخماد أي احتجاج عند بدايته. الأمر الذي يعكس تماما خصوصيات التنظيمات الاجتماعية في الدول الريعية التوزيعية التي تبقى في تبعية كاملة للدولة. فالدولة في الجزائر لازالت الفاعل الأساسي في توجيه العملية الاقتصادية، ذلك أن طبيعتها الريعية لا تسمح لها بالانسحاب، مما ينعكس مباشرة على تكريس وصايتها على الحوار الاجتماعي على كل المستويات.

(1) ج ج د ش، قانون 90-14 المؤرخ في 1990/06/02 والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي. جريدة رسمية، عدد 23، المادة 37،

(2) Union Générale des Travailleurs Algériens, Statuts et Règlement intérieur adoptés par le 10ème congrès de l'UGTA du 18 au 20 octobre 2000. Alger : Editions DIWAN, 2005, P92.

وبتطبيق أدوات التحليل الماركسي على الجماعات الاجتماعية الجزائرية ومن خلال تقييم نتائج الحوار الاجتماعي يظهر أن أرباب العمل لا زالوا لا يشكلون طبقة اجتماعية لذاتها، فقد تبين أنهم كثيرا ما يوافقون على قرارات لا تخدم مصالحهم ولا يستطيعون بالمقابل فرض مطالبهم، مثل قرار تحويل المنح العائلية من الخزينة العمومية نحو المؤسسة أو قرارات رفع الأجور المتكررة، مما يدل على ضعف تنظيماتهم الاجتماعية وعدم فعاليتها في تمثيل المصالح المادية لأعضائها. بالمقابل يمكن القول أن العمال شكلوا نواة طبقة اجتماعية لذاتها، بحيث أن تنظيمهم النقابي تمكن في مرحلة التسعينات من تحقيق العديد من المكاسب الاجتماعية بفضل نضاله، وحاجة النظام لضمان الاستقرار الاجتماعي وكسب دعم العمال للإصلاحات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي. وهو مؤشر واضح على اعتبار العمال وتنظيمهم النقابي قوة اجتماعية حقيقية من شأنها تهديد استقرار النظام في مرحلة فقد فيها النظام أهم ركيزة لاستقراره وهي الربيع النفطي. غير أن الطبقة العاملة فقدت الكثير من قوتها في ظل الآثار الناجمة عن الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والتحرير الاقتصادي، من جراء تسريح آلاف العمال وغلق المؤسسات العمومية، وتفاقم التشغيل المؤقت وغير الرسمي الذين تجاوزوا العمل الدائم والمهيكل بكثير. وقد أسهم كل ذلك في تراجع الوزن السياسي للطبقة العاملة والنضال المطلي لممثليها. يضاف إلى ذلك أن النضالات المطلية للنقابات المستقلة وسعيها للحفاظ على استقلاليتها عن النظام الحاكم، جعله يلجأ لعرقلة نشاطها وتهميشها وإقصائها من كل جولات الحوار الاجتماعي الرسمي رغم تمثيليتها في عدة قطاعات.

كما أن غياب شبه كلي للتمثيل النقابي في القطاع الخاص الذي يشغل حاليا أزيد من مليون ونصف عامل رسمي وحوالي 2 مليون عامل غير رسمي، يسهم في تقليص فعالية الحوار الاجتماعي. فالقطاع الخاص هو أكثر القطاعات التي تحتاج لحماية عمالها الأجراء الذين يعانون من جراء عدم احترام قانون العمل، دون أن تكون لديهم وسائل للتعبير عن مشاكلهم والدفاع عن حقوقهم وتبليغ مطالبهم للسلطات العمومية. كما أن غياب التمثيل النقابي في المؤسسات الخاصة وضعف الرقابة الحكومية عليها، إضافة إلى عدم تمثيلية المنظمات المهنية لأرباب العمل يجعل من الصعب الزام رب العمل الخاص بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه في جولات الحوار على كل المستويات، الأمر الذي يجعل العامل في القطاع الخاص مقصا من الاستفادة من مختلف المزايا الاجتماعية التي يتم الاتفاق عليها. ان القطاع الخاص يتميز بكثرة العمل غير الرسمي وبعدم تطبيق قوانين العمل وهو تحد آخر أمام الفاعلين الاجتماعيين والدولة تم إهماله في جولات الحوار الاجتماعي.

لقد كانت مرحلة التسعينات أفضل مرحلة فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي من حيث مساهمة الفاعلين الاجتماعيين في تحديد ملامح السياسة التنموية، فهي مرحلة أزمة سياسية -اقتصادية-ربعية، كان النظام الحاكم خلالها في حاجة إلى تحالفات تضيفي مشروعية على قراراته ليتمكن من تنفيذها، فجولات الحوار المركزي كانت متعددة كما تم اتخاذ العديد من القرارات التي تستجيب للمطالب المهنية وتم تجسيدها فعليا، مثل القرارات

المتعلقة بقطاعي الضمان الاجتماعي والتقاعد وتقليص مدة العمل الأسبوعية. غير أن عودة الربيع من جديد مع بداية 2000 جعلت النظام في بحبوحة مالية تسمح له بالحفاظ على التوازنات الاجتماعية مما أدى إلى انتكاسة الحوار الاجتماعي خاصة على المستوى الوطني حيث تراجعت وتيرته وأصبحت أهم القرارات الاقتصادية تتخذ دون الرجوع إلى الثلاثية، التي يقتصر دورها على تنفيذ قرارات تم اتخاذها خارج إطارها. لقد سمح انتعاش الربيع النفطي باستعادة النظام الحاكم لركيزته الأساسية والتي سمحت له بإحكام سيطرته على كل التنظيمات الاجتماعية، ولم يعد في حاجة إلى دعمها الفعلي لتمرير قراراته من خلال الحوار الاجتماعي كما كان عليه الحال في التسعينات، فسياسات الإنعاش الاقتصادي مثلاً وهي أحد ركائز السياسة التنموية منذ سنة 2001، وتستهلك نسبة كبيرة من احتياطي الصرف الجزائري الناجم عن ارتفاع الربيع النفطي لم تناقش أبداً في أي من جولات الحوار الاجتماعي.

بذلك يمكن استنتاج أن فعالية الحوار الاجتماعي في الجزائر مرتبطة بمتغير الربيع. فارتفاع الربيع يؤدي إلى تراجع دور الحوار الاجتماعي، أما انخفاض الربيع فيؤدي إلى تفعيل الحوار الاجتماعي ومن خلاله مساهمة الفاعلين الاجتماعيين في تحديد معالم السياسة التنموية. رغم أن ارتفاع الربيع يفترض تفعيل الحوار الاجتماعي الذي يصبح وسيلة لتحديد سبل إعادة توزيع الربيع بعقلانية، غير أن بيروقراطية الدولة تعتبر الربيع أساس سلطتها ونفوذها مما يجعلها لا تسمح بتدخل القوى الاجتماعية (ولا السياسية) في أساليب وأوجه توزيعه، خاصة في ظل الضعف البنوي والتنظيمي لهذه القوى الاجتماعية والذي يرجع هو أيضاً للربيع الذي يسمح بإخماد كل معارضة وكل نضال مطلب.

كما أن نتائج الحوار الاجتماعي تخضع لمنطق ريعي، فالقرارات المتخذة في جولات الحوار الوطني ومضمون الاتفاقيات الجماعية تعكس غالباً عدم خضوع الحوار للعقلانية الاقتصادية بحيث يستجيب التوزيع لمستوى الزيادة الإنتاجية ولضغوط التنافسية العالمية، بل فهي قرارات تستجيب لمنطق ريعي بحيث تقدم مزايا اجتماعية دون مراعاة الشروط والظروف الاقتصادية للبلاد أو للقطاع أو للمؤسسة، ليتم اللجوء إلى الخزينة العمومية، الممولة أساساً بفعل الجباية النفطية، لتغطية العجز المالي الذي ينجر عن تلك القرارات. وقد لوحظ ذلك مثلاً خلال عمليات رفع الأجر الأدنى المضمون وتحويل المنح العائلية على عبء الدولة وتخفيض سن الإحالة على التقاعد دون دراسة معمقة لآثار ذلك، مما انجر عنه ارتفاع نسب التضخم وتعميق العجز المالي للصندوق الوطني للتقاعد الذي حاولت الدولة تغطيته بضخها للأموال العمومية به. إن فعالية الحوار الاجتماعي مرتبطة بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المحيطة به. فالتدهور المستمر للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وعدم المساواة في تحمل التضحيات على حساب العمال والفئات المحرومة من جهة، وتناقض السياسات المتبناة مع مصالح أرباب العمل الوطنيين بشكل يهدد مصالحهم المادية تهديداً مباشراً يصل إلى إمكانية إفلاسهم أمام المنافسة الأجنبية الشديدة في ظل غياب سياسة حمائية ومحفزة للإنتاج الوطني، وأمام

كثرة تردد البيروقراطية الحاكمة بشأن الخيارات التنموية سيجعل المطالبة بالتغيير أمرا ضروريا للفئات المهنية كونه مرتبط بضرورة حيوية ومصيرية بالنسبة لها وليس مجرد شعارات سياسية ظرفية. كما أن أزمة ريعية جديدة يمكنها تفعيل دور أرباب العمل الوطنيين في التنمية المحلية، وستحفز السلطات العمومية على محاولة كسب دعم العمال مما سيسمح بتفعيل الحوار الاجتماعي.